غضبة جماهيرية ساحقة

على المواقف التوفيقية والتخاذلية ازاء وساطة التصفية !

تميز الاسبوع المنصرم بتحرك جماهيري واسع لفضح اهداف الوساطة الرجعية ومؤتمر جدة المخصص « للمعالجة » ، لقد بينت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ريادة هذا التحرك بعد ان اتخذ ممثلاها موقفا حازما في اجتماع اللجنة التنفيذية برفض قاطع لكل مساومة مع النظام الرجعي العميل في الاردن . وكان لا بد ان يقترن هذا الموقف بوضع الجماهير الفلسطينية والعربية امام مسؤولياتها باعتبارها الاداة الرئيسية التي يمكن الاحتكام اليها لتقدير المواقف المتخذة من القيادات المساومة التي اوصلت الثورة الى هذا المأزق التاريخي .

وانه لشيء مؤلم حقا ان تضطر الفصائل اليسارية للتصدي للمواقف الجبانة والمتخاذلة، في هذا الوقت بالذات حيث تمر ذكرى ايلول الاسود والذي كان من المفروض ان يكرس لاستخلاص الدروس التي علمتها مجزرة ايلول ، وعلى راسها رفض التعايش مع الرجعية والاستمرار في مقاتلتها دون مهادنة ودون ميوعة .

ان الذين يتناسون الان دماء الاف الشهداء والسجناء والمشردين ، يريدون الان ان تنسى الجماهير كل الذين لطخوا ايديهم بالدماء وما زالوا يجهزون بوسائل قمعهم على كل ما يمت بصلة لثورة شعبنا فيبرؤون القتلة والمجرمين ويرتضوا لانفسهم الجلوس معهم على مائدة واحدة ..

فمن ان جماهيرنا التي عرفت بتجربتها وبحسها الثوري حقيقة مواقف القيادات العاجزة عبرت بوسائلها المختلفة عن رفضها القاطع لكل مساومة او مهادنة مع النظام العميل ، وادانت سلوك اولئك القادة ومواقفهم المتخاذلة بالموافقة على حضور مؤتمر جدة لمصافحة سفاكي الدماء من جديد .

وبالنسبة للجبهة الشعبية ، فان المؤتمر الصحفي الذي عقد في الاسبوع الماضي واوضح فيه ممثلاها في اللجنة التنفيذية موقفها الحازم كان لا بد ان يترجم الى تفاعل حقيقي بكشف للجماهير ابعاد المؤامرة الجديدة ويضعها امام الصورة التي من خلالها يمكن كشف الدوافع الكامنة وراء هذه المواقف .

وكان الناطق بلسان الجبهة قد قال في المؤتمر ان رفض الجبهة الشعبية لمبدأ الوساطة لن يكون له اي معنى ان هو لم يتبع بالتصال جماهيري واسع ، يحول هذا الرفض الى حقيقة جماهيرية عميقة .

وضمن هذا الخط عقدت الجبهة الشعبية ندوات عديدة في مناطق نهر البارد ، وعين الحلوة ، وتل الزعتر ، وبرج البراجنة ، والرشيدية ، ومخيم شاتيلا . وحضر هذه الندوات جمهور غفير من المواطنين .

وتكلم ممثلو الجبهة في هذه الندوات فشرحوا موقفها في اللجنة التنفيذية ورفضهم القاطع لمبدأ الوساطة ومؤتمر جدة وحددوا اسباب هذا الرفض والمتلخصة باختصار بالنقاط السبع التالية :

١ – ان قبول مبدأ الوساطة يعني غسلا لمسؤوليات النظام عن كل الجرائم .

٢ – ان هذا القبول سينجم عنه اجهاز سياسي كامل على قوة الجماهير بحركة المقاومة

٣ – ان هذا القبول هو مكسب سياسي كبير للنظام الجزار وللانظمة صاحبة الوساطة ..

٤ – الوساطة هي تدجين للمقاومة تحت سلطة الانظمة المتواطئة لادخالها في صفقة الاستسلام الرسمية والجماعية ..

٥ – ان هذه الوساطة ستؤدي الى شق حركة المقاومة في هذه المرحلة الشديدة الخطورة

٦ – ليس للمقاومة اي هدف تكتيكي او استراتيجي من هذا التحرك .

٧ – ان التناقض مع النظام هو تناقض مصيري يحتاج الى الحسم لا الى المساومة .

ولقد كان التجاوب واضحا من جماهير شعبنا الذين حضروا هذه الندوات وانعكس ذلك من خلال الاسئلة التي وجهت للرفاق الذين اداروا الندوات واجابوا عليها بكل صراحة ووضوح ..

ولقد تميزت الندوة التي اقيمت في مخيم شاتيلا بمبادرة من الجبهة الشعبية بخصوصية واضحة ، حيث ساهم في الندوة ممثلون عن المنظمات الفدائية التالية ، اضافة الى ممثل الجبهة : الجبهة الشعبية الديمقراطية ، الجبهة الشعبية (القيادة العامة) ، جبهة النضال الشعبي ، جبهة التحرير العربية ..

وفي بداية الندوة تكلم احد ممثلي الجبهة والذي اشرف على تنظيم الندوة ، فحيا المنظمات والنقابات والاتحادات وقواعد المقاومة التي رفضت مبدأ الوساطة ودعا الى تعرية القيادات المساومة .

ثم تكلم مندوب جبهة التحرير العربية ، فتحدث عن الملابسات التي رافقت موقف جبهته، وقال ان ذلك جرى على حساب الكسب التنظيمي .. واكد ان الجبهة سبق ان اصدرت بيانا اثناء انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية حددت فيه موقفها الواضح برفض مبدأ الوساطة ومؤتمر جدة .

اما مندوب جبهة النضال الشعبي ، فبعد ان استعرض قضية شعبنا الفلسطيني والمؤامرات التي حيكت ضد ثورته منذ عام ١٩٣٦ ، اعلن رفض الجبهة لاي تعايش مع النظام العميل او اية مصالحة معه .

ثم تلا مندوب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين البيان الصحفي الصادر عن لجنة الاعلام المركزية للجنة والذي تلي في المؤتمر الصحفي والمنشور في العدد الماضي من « الهدف » واكد ان الجبهة لن تتنازل عن هذا الموقف المنسجم كليا مع طموح جماهير شعبنا وتطلعاتها .

وتحدث مندوب الديمقراطية ، فاشار الى الحلول الاستسلامية المطروحة ودور الانظمة المهزومة في التنفيس عن طرف فلسطيني يخضع لمساوماتها لامرار هذه الحلول ، وادان التقارب بين الانظمة المسماة التقدمية وبين الانظمة الرجعية ، وتطرق الى رفض اللجنة التنفيذية قبول ممثل بدلا من الرفيق صالح رافت مما ادى الى ضياع صوتها في اللجنة وقال : « ان الجبهة تعلن رفضها لكل وساطة او مساومة مع الحكم العميل في الاردن » .

وذكر مندوب ج.ش. (القيادة العامة) على قيادات المقاومة العاجزة تاريخيا وقال : ان الذي يحق له الرفض او الموافقة هو المقاتل الرابض في خندقه ، المقاتل الذي فقد طرفا من اطرافه او ما يزال يعاني من مجازر ايلول وما تلاها . واكد ان المصالحة لا تعني سوى القضاء الكامل على الثورة وجماهيرها ، واعلن رفض الجبهة لكل المساومات .

وبعد ان تليت بعض الاسئلة والتي اجاب عنها ممثلو المنظمات المشتركة في الندوة ، اعلن عن انتهاء الندوة التي استمرت قرابة ثلاث ساعات .

قواعد المقاومة ترفض

هذا من جهة ،

ومن جهة اخرى اتخذت الاتحادات والمنظمات المهنية ، وقواعد حركة المقاومة بلاغات شجبت فيها كل تحرك يستهدف اعادة الاعتبار لاولئك الذين لطخوا ايديهم بدماء شعبنا في الاردن ..

وفيما يلي موجز لما صدر عن هذه التنظيمات :

في مخيم البداوي ابرق المقاتلون المنضوون تحت لواء منظمات ست في حركة المقاومة ، البرقية التالية الى منظمة التحرير الفلسطينية والى اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في بيروت والى اللجنة التنفيذية في دمشق :

« ان المؤامرة القذرة التي تحاك ضد ثورتنا وشعبنا على يد النظام الرجعي في الاردن منذ انطلاقة ثورتنا وحتى يومنا هذا ، والتي تمثلت بحملات التطويق والابادة لقوات ثورتنا وشعبنا والتي توجت بحملة ايلول البربرية ومذابح جرش وعجلون ، اعطت الدليل الملموس ان لا مصالحة ولا توقيع معاهدات اتفاق جديدة مع النظام الرجعي العميل في الاردن .

ان الخلاص الوحيد يتمثل باقامة الجبهة الوطنية الاردنية الفلسطينية وشن النضال الثوري ضد النظام الرجعي في الاردن .

لذلك ان تمثيلية الوساطة السعودية – المصرية ما هي الا تحويل العمل الثوري الى موقف مصالح بين القاتل والقتيل لذلك ان فصائل حركة المقاومة الفلسطينية والمليشيا الشعبية في مخيم البداوي التي تعتبر نفسها الارض العملية التي تقف عليها الثورة من حقها ان تعلن رفضها القاطع لكل اشكال الوساطة والمهادنة مع النظام الرجعي في الاردن وتعلن بصوت عال لكل الجماهير الفلسطينية والعربية ان الموافقة على مثل هذه المصالحة انما هو مؤامرة جديدة لضرب ثورتنا الفلسطينية » .

ووقع هذه البرقية : ج.ت.ع – ج.ش.ت.ف
ج.ش.ق.ع – ق.ت.ش – ج.ش.د
ط.ع.ت.ش.ش .

واصدرت الاتحادات الشعبية الفلسطينية بيانا الى جماهير شعبنا العربي حددت فيه موقفها بالرفض القاطع لمبدأ الوساطة ولمؤتمر جدة ، وجاء فيه :

« لقد اثبتت الاحداث التي جرت فوق الساحة الاردنية بان النظام الاردني يرتبط ارتباطا مصيريا بالصهيونية والامبريالية العالمية وبالتالي فهو نظام مضاد لحركة التحرر العربية لا يمكن الجلوس معه على طاولة مفاوضات ما سمي مؤتمر مصالحة على حساب دماء شهدائنا .

لقد اثبت النظام الخائن في الاردن تحديه مرارا للرأي العام العربي وذلك من خلال عدم التزامه بكل الاتفاقيات التي تعهد بتنفيذها امام جميع الحكام العرب وخاصة اتفاقيتي القاهرة وعمان والتي بدمي اليوم في مناورة مكشوفة انه مستعد للالتزام بها بعد ان قام بعملية ذبح لثوارنا وشعبنا وزج الالاف منهم في السجون » .

وبعد ان اشار البيان الى صفقات الاسلحة التي وصلت الى النظام العميل عن طريق العدو الصهيوني واميركا من اجل اجهاض وتصفية حركة التحرر الفلسطينية ، انتهى الى القول :

« ان الاتحادات الشعبية الفلسطينية التي هي القاعدة الاساسية للثورة الفلسطينية ، ترفض مبدأ الاتفاق مع هذا النظام وتطالب باتباع اسلوب العنف الثوري المنظم لاسقاط حكم الخيانة في الاردن لانه الطريق الوحيد الذي يمكن ان يعيدنا الى مواقعنا التي خسرناها ويعيد لشعبنا كرامته التي داسها العملاء » .

ووقع البيان فروع لبنان لكل من :
الاتحاد العام لعمال فلسطين ،
الاتحاد العام لطلبة فلسطين ،
الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ،
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ،
الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني » .

واصدرت جبهة التحرير العربية بيانا حول موقفها من مؤتمر المصالحة جاء فيه :

« نظرا للالتباس الذي حصل نتيجة بعض المعلومات الصحفية التي نشرت حول موقف جبهة التحرير العربية من مؤتمر جدة فان الجبهة تشعر بان عليها توضيح الامور على الشكل التالي : لقد اعتبرت الجبهة ان مسالة الوساطة بين النظام الاردني والمقاومة لا تتجاهل فقط ابسط الدروس والتجارب التي حملتها السنوات الماضية ومن خرق هذا النظام العميل لكل اتفاقياته مع المقاومة ، ولا تتنكر لعشرات الالاف من الشهداء الذين سقطوا بيد النظام العميل فحسب ، بل ان الوساطة تعني فيما تعني ان المقاومة تشارك النظام الاردني مسؤولية الاخلال باتفاقية القاهرة وبروتوكولات عمان .. »

وجاء في البيان :

« ان الجبهة وزعت صبيحة اجتماعات اللجنة التنفيذية بيانا اوضحت فيه ان الطريق لحل ازمة المقاومة في الاردن هو في قيام جبهة وطنية اردنية – فلسطينية تناضل من اجل قيام حكم ديمقراطي » .

وانتهى البيان الى القول : « لقد كان موقف الجبهة واضحا باستمرار وهو رفض الوساطة ، مع النضال للحفاظ على وحدة حركة المقاومة .. وان كل ما صدر خلاف ذلك لا يعبر عن موقفها الحقيقي » .

وابرق شبان نهر البارد الى اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان يقولون :

« التنظيمات الفدائية الممثلة للجماهير الفلسطينية في معسكر نهر البارد ترفض كافة اشكال الوساطة والصلح مع النظام الرجعي العميل في الاردن .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الجبهة الشعبية الديمقراطية
طلائع حرب التحرير الشعبية – العاصفة
الجبهة الشعبية – القيادة العامة »

ووجه طلاب نهر البارد برقية مماثلة .

واصدر الاتحاد العام لعمال فلسطين – الامانة العامة – بيانا حياسب اكد فيه رفضه للوساطة بين حركة المقاومة والنظام الاردني العميل ، وادان كل محاولات اللقاء والاجتماع بهذا النظام واعتبر هذه المحاولات « مساهمة مباشرة لاجهاض اي تحرك ثوري » ، كما طالب البيان بالتوجه لاسقاط النظام الاردني « واستخدام العنف الثوري المنظم وسيلة ثورية لسحقه وتحطيمه » .

جاء في البيان :

يا جماهيرنا المناضلة ،

لقد اكدت الاحداث الاخيرة التي وقعت في الاردن جملة من الحقائق التاريخية.. يود الاتحاد العام لعمال فلسطين كممثل للطبقة العاملة الفلسطينية صاحبة المصلحة الاولى في التحرير تسجيلها وابرازها لشعبنا الفلسطيني وللامة العربية .

١ – ان الاتحاد العام لعمال فلسطين يرى في الة نظام القمع الدموية في الاردن نظاما مرتبطا عضويا ومصيريا بحركة الامبريالية العالمية، وهذه الحقيقة التاريخية تشهد على ان ولادة هذا النظام انما كانت لتمثل دور الذراع الضارب بيد شرطي الحراسة المتقدم للامبريالية العالمية وللاحتكارات الراسمالية ممثلة بالولايات المتحدة وبالكيان الصهيوني .

٢ – ان الاتحاد العام لعمال فلسطين يرى في النظام الرجعي العميل في الاردن تناقضا رئيسيا بينه وبين حركة الجماهير الشعبية وان طبيعة النضال الثوري تقتضي بامانة ثورية ان يتم التوجه لاسقاط ذلك النظام واستخدام العنف الثوري المنظم وسيلة ثورية لتحطيمه وسحقه .

٣ – ان الاتحاد العام لعمال فلسطين كان يرى وما يزال انه ليس من الممكن بل من المستحيل ان يلتقي ويتواجد فوق ساحة عمل واحدة نظام معاد لتطلعات الشعب والجماهير وحركة ثورية مسلحة تعمل وتناضل من اجل سحق ادوات القهر والاضطهاد والقمع وتحرير كامل التراب الفلسطيني فلا بد نتيجة لهذا التناقض الجدلي من ان تتصادم القوتان المتناقضتان وتسعى كل قوة الى القضاء على الاخرى .

٤ – ان الاتحاد العام لعمال فلسطين يرى في السعي المبذول وفي اللقاء المقرر في جدة بين نظام الة القمع الرجعية ممثلة بزعرة من عملاء المخابرات المركزية الاميركية وعلى راسهم العميل رياض المفلح وبين حركة المقاومة الفلسطينية ، يرى الاتحاد ان هذا السعي انما هو محاولة مكشوفة لنحر حركة الجماهير الشعبية وسحق ارادتها سياسيا بعد ضربها عسكريا ، وكذلك انما هو فرصة لنظام تستمر من خلاله الة القمع الرجعية في الاردن لضرب اي نمو لحركة الجماهير الشعبية .

٥ – ان الاتحاد العام لعمال فلسطين وباسم الطبقة العاملة الفلسطينية وباسم الالاف شهداء شعبنا وعلى راسهم المناضل القائد ابو علي اياد والذين سقطوا دفاعا عن شرف الشعب وكرامته باسم هؤلاء جميعا يدين الاتحاد وبشدة كل محاولات اللقاء والاجتماع ويعتبرها مساهمة فعالة لاجهاض اي تحرك ثوري .

ان الطبقة العاملة الفلسطينية تعلن وقوفها الصلب ونضالها الذي لا يلين وعزيمتها الثورية لاسقاط النظام العميل ورفع راية النضال الثوري المسلح لاقامة نظام ديمقراطي وطني تحرري وتحرير كامل التراب الفلسطيني ،،

وفي بيروت اجتمعت اللجنة السياسية العليا نهار الاثنين ٧١/٩/١٣ بحضور مندوبي المنظمات الفلسطينية وبحثت في موضوع مؤتمر جده ، وقرر المجتمعون رفض الوساطة ومعارضة مؤتمر جده ، وطلب من امين سر اللجنة ابلاغ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بهذا القرار .

وكانت تظاهرات شعبية حاشدة قد حركتها الـ ج.ش.ت.ف في المخيمات وامام مبنى المنظمة في بيروت لادانة مؤتمر جده ، وذلك لظهر الاربعاء.

الحكم بالسجن ٣ اشهر على الرفيق غسان كنفاني

نظرت المحكمة العسكرية يوم (٧٢/٩/١٥) بقضية الرفيق غسان كنفاني ، المدير المسؤول لمجلة « الهدف » التي نشرت مقالين الاول بعنوان « ماذا وراء مجزرة الاردن الدامية » والثاني بعنوان « العدوان الاخير » .

وقد قررت المحكمة رد الاعتراض المقدم منه لعدم حضوره الجلسة وتثبيت الحكم النهائي الصادر بحقه والقاضي بحبسه ثلاثة اشهر

آخر حلقة في مسلسل البطش الاسرائيلي بغزة

حصيلة الحملة : هدم ١٨٥٧ بيتاً وتهجير ١٣٣٨٢ شخصاً !

نتيجة للفشل الذي لاقته مخططات السلطات الصهيونية ومشاريعها لاخضاع القطاع الباسل وتدجينه ، اضطرت الوزارة الاسرائيلية للاجتماع عدة مرات لاعتماد خطط جديدة لتصفية المقاومة وتحويل القطاع الى « مزرعة صهيونية » ومصدر غني لليد العاملة الرخيصة .

منذ بداية حزيران عام ١٩٧١ تبين للسلطات الاسرائيلية ان خططها التي ابتدعتها حتى الان والتي تراوحت بين التهجير والقتل الجماعي ، مرورا بالارهاب والاعتقال الكيفي والاغراءات ، تبين لها ان كل هذه الخطط قد فشلت ، فبدات العقول الفاشية تخطط لموجة جديدة من الارهاب تعتمد اسلوبا جديدا في العمل ، ولقد اشارت لهذا المخطط الجديد جريدة « هاآرتس » في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧١/٦/١٠ ، عندما قالت : « ان الوزارات المختصة تدرس حاليا مشروع اعادة اسكان لاجئي غزة ، وسينجز هذا المشروع خلال اسابيع يعرض بعدها على مجلس الوزراء لاقراره ، وسيشمل المشروع الجديد شق طرق عريضة وتعبيدها داخل المخيمات المزدحمة ، وسيتخذ القرار على ضوء الخط السياسي الذي يعتبر قطاع غزة جزءا من اسرائيل » .

ومع بداية تموز بدات السلطات الاسرائيلية تنهي الترتيبات من اجل البدء في تنفيذ هذا المخطط الذي اعتمد خطا جديدا وهو التخفيف من ازدحام المخيمات لان الصهاينة اعتبروا ان سر بقاء المقاومة وتصاعدها هو ان جماهير المخيمات هي ادغال مقاتلي غزة وان الطريقة الوحيدة لضربهم هي التخفيف من كثافة الادغال .

وشرعت الدوريات المسلحة تدخل المخيمات وتعطي مهلة ساعة او ساعتين على الاكثر لسكان بعض البيوت المقرر هدمها ، وخيروا اهلها بالانتقال الى الضفة الغربية او اماكن اخرى في القطاع ، وكانت العمليات تتم تحت شعار « توسيع الشوارع » و « اعطاء السكان مساكن افضل وظروف معيشية افضل » !

لقد خطط موشي دايان ، وهو صاحب المشروع « لاعادة توطين » ٧٠ الف لاجيء ، معتمدا بان تهجير هذا العدد سوف يكون كافيا للقضاء على تنظيم المقاومة في غزة ، ولقد طلب دايان من المسؤول العسكري الذي يقوم بتنفيذ هذا المشروع الاحتفاظ برهائن من عائلات اللاجئين في منطقة سيناء من اجل ضمان تنفيذ المشروع .

ولقد رافق هذه الحملة الارهابية لتهجير سكان المخيمات في القطاع رافقتها مخطط اعلامي نفساني يهدف لابعاد الجماهير معنويا عن الثورة والمقاومة .

وجاءت معارك الاردن الاخيرة والتي استهدف النظام الرجعي خلالها قواعد ثورتنا في الجبال، جاءت لتساعد هذا المخطط – فلقد حاولت السلطات الصهيونية استغلال حادثة عبور عدد من الفدائيين للنهر من اجل دفع مقاتلي غزة للاستسلام . فلقد تعامت السلطات الاسرائيلية عن الحقيقة بان المقاتلين عبروا النهر للالتحام مع الاسرائيليين في معارك اعتبروها تمهيدا لحقيقة العلاقة بين العدو الرجعي والعدو الاسرائيلي .

ولقد اشاعت اسرائيل عبر منشورات وزعتها في القطاع ان المقاتلين استسلموا لها لانهم « فقدوا الامل » وقرروا الالتجاء الى اسرائيل ، ولكن احدا لم يستسلم في القطاع .

وبتاريخ ٧١/٨/٢ رفض دايان طلبا تقدم به ١٥ مختارا ووجها من مخيمي جباليا والشاطيء ومن بعض احياء غزة ، طالبوا فيه بوقف عمليات الهدم في المخيمات ، ولقد اجابهم دايان بان عملية شق الطرق سوف تستمر الى ان يشعر المخابر بانهم على استعداد لتحمل مسؤولياتهم الكاملة بالعمل ضد « الارهاب » و « الارهابيين »

ولقد قامت السلطات الاسرائيلية باعتقال مئات من شباب غزة ومخيماتها بحجة اتهامهم للعمل الفدائي ، واطلقت النار جزافا على عشرات من السكان بحجة محاولة القيام بعمليات ضد جيش الدفاع الاسرائيلي .

والخط الثالث الذي اعتمدته السلطات الاسرائيلية في حربها المعنوية ضد المقاومة ومن اجل عزلها عن الجماهير هي اصدار صحيفة اسبوعية تتحدث عن منجزات بلدية غزة، وتصدر الصحيفة في ثلاث صفحات وتوزع مجانا .

ولكن الاضراب الذي دعت اليه الجبهة الشعبية والذي نجح نجاحا تاما ، اظهر بشكل واضح اخفاق السلطات في تنفيذ ماربها في القطاع ، ولقد اصاب نجاح الاضراب سلطات العدو بالهستيريا فارسلت للقطاع كل من : رئيس شعبة العمليات دافيد اليعازار ، وقائد منطقة الجنوب العميد اريك شارون ، للاجتماع بقائد المنطقة الجنرال اسحق فندلر ليدرسوا معه الاجراءات التي اتخذت وتتخذ من اجل اعادة الحياة الى « نشاطها » و « طبيعتها » في القطاع .

ولقد فسر الجنرال فندلر نجاح الاضراب بانه نتيجة لخوف السكان من انتقام الارهابيين » .

نتيجة الحملة

على اثر الحملة التي شنها اعلام المقاومة الفلسطينية على المستوى العالمي ، وعلى اثر تزايد عمليات المقاومة في القطاع الباسل والاضراب الذي شل القطاع ، اعلنت السلطات الصهيونية في نهاية آب بان الجزء الاول من المخطط قد انتهى .

ولكن ماذا عنى هذا التصريح ؟

ان معنى هذا التصريح هو ما كتبته صحيفة « دافار » الاسرائيلية بتاريخ ٧١/٩/٦ تحت عنوان « حصيلة المرحلة الاولى من خطة الاقلاع والنفي في قطاع غزة » :

« ان المرحلة الاولى من شق « الطرق الامنية » وتخفيض عدد سكان المخيمات في قطاع غزة قد انتهت ، لقد نفذت العمليات في ثلاثة مخيمات كبيرة هي : جباليا والشاطيء ورفح .

جباليا

تم هدم وتدمير ١٠١١ منزلا يقطنها ٩٢٤ عائلة تعداد افرادها ٦٥٠٣ نسمة اي نحو ٨/١ سكان مخيم جباليا .

ولقد تم نقل ثلث العائلات المهجرة من مخيم جباليا الى العريش، ولقد اعلن الحاكم العسكري لقطاع غزة ان هذه العائلات سوف تعتمد في تدبير امورها على نفسها ، وعلى مساعدة الحكم العسكري .

ولقد تدبرت ثمانون عائلة امورها بنفسها وقطنت في مخيم رفح وخان يونس وانتقلت ٤٥ عائلة الى قرية جباليا . وانتقلت عشر عائلات الى دير البلح وقررت السلطة ان تنقل تسع عائلات للضفة الغربية . اما العائلات الـ ٧٩ الباقية فلا تعلم السلطات الصهيونية شيئا عما تم بشانها !

مخيم الشاطيء

تم هدم ٥٩٨ منزلا بواسطة قوات الجيش الاسرائيلي في مخيم الشاطيء .

تم نقل ٥٦ عائلة الى بيوت اخرى في نفس المخيم ونقلت ٣٦٧ عائلة الى مدينة غزة وضواحيها ونقلت ٦٨ عائلة الى العريش ، و ٥ عائلات الى دير البلح ورحلت ١١ عائلة الى الضفة الغربية وما زال مصير ٢٥ عائلة غير معروف لدى سلطات الاحتلال !

رفح

تم تدمير ٢٤٨ منزلا كانت تقطنها ٣٩٠ عائلة بمبلغ تعدادها ٢٨٥٨ فردا ، ولقد رحل الجيش ١٢١ عائلة الى مساكن اخرى في نفس المخيم ، وتم نقل ٧١ عائلة الى مدينة رفح المجاورة للمخيم . كما تم نقل ٤٦ عائلة الى العريش و ١٧ عائلة الى خان يونس ، وهجرت سبع عائلات الى الضفة الغربية وما زال مصير العائلات الاخرى والبالغ عددها ١٢٥ عائلة غير معروف !

وبذلك يبلغ عدد المنازل التي هدمت في القطاع ١٨٥٧ بيتا ، وتهجير ١٩٠٥ عائلات يبلغ عدد افرادها ١٣٣٨٢ شخصا !

موقف وكالة الاغاثة

ولم تظهر وكالة الغوث خلال هذه الحملة اي معارضة لتدمير الوحدات السكنية او لتهجير العائلات ، ولكن الوكالة ناقشت موضوعا واحدا من النواحي الفنية وهو عرض الشوارع . فقد طلبوا من سلطات الامن ان تكتفي بشوارع اضيق مما هو مخطط له !!

من بين العائلات الـ ١٩٠٥ التي هدمت بيوتها تلقى قسم قليل فقط مساعدة من السلطات لترتيب اوضاعه في اماكن سكنهم الجديدة .

« ان العامل الاساسي » تقول دافار « الذي دفع السلطات لوقف عملية الهدم في هذه المرحلة ، هو النقص الكبير في المساكن . ففي العريش مثلا يوجد مئة مسكن شاغر فقط .

لذلك تشجع السلطات من يملك الاراضي من هذه العائلات المرحلة على بناء مساكن تابعة ودائمة لهم .

والعامل الاخر الذي ادى الى اتخاذ قرار ايقاف عمليات الهدم هو اقتراب فصل الشتاء اذ ان الوقت المتبقي لحلول فصل الشتاء لا يكفي لبناء الاف الوحدات السكنية لاستيعاب المهجرين .

تقول دافار : « لقد حدث تغيير عام في الوضع بعد شق طرق الامن في المخيمات وبعد ان اصبحت المنازل متناثرة غير متلصقة . ان رجال الدوريات الذين كانوا يستقبلون من قبل اطفال المخيمات يصرخون « بيعوا ، بيعوا » وهو نداء احتقار يعنون به بيعوا اسلحتكم ، اصبحوا يستقبلون الان بكلمة اهلا وسهلا الكلمة الشرقية المهذبة (!!) ان المخرب الان لا يسمح لنفسه بالبقاء اكثر من ٢٤ ساعة في مكان واحد . اذ، افترضنا ان سلطات الحكم العسكري في القطاع لن تخلي من برامج التهجير خلال فصل الشتاء يصبح من الممكن عبر الاقناع (!) والمساعدة (!) اخراج عائلات اخرى تدريجيا مما يشكل احتمال تحويل المخيم الى مدينة فصبح مخيم جباليا تابعا لحي الرمال في غزة وكذلك مخيم رفح الذي سيصبح جزءا من رفح . كذلك لا يمكن تحويل جباليا الى جزء من المنطقة التابعة للسلطة المحلية بغزة وتوطين اللاجئين بالقرب من القرى الصغيرة ستجعل من هذه القرى بعد تقويتها وحدات بلدية سليمة .

تلزم عمليات التهجير وبناء بيوت جديدة ، تلزم الحكومة باستثمار ١٠ الاف ليرة لكل وحدة سكنية للعائلة الواحدة . ويمكن تخفيض هذا المبلغ عن طريق حوافز مختلفة . مثل اعطاء القروض والمساعدات يجب ان تجعل العائلات المهجرة تتاكد انه لا مناص لها من تحسين ظروفها باعتمادها على امكاناتها الذاتية وانها تستطيع كما فعلت فيها من العائلات ان تقيم بمجهودها الذاتي وبمساعدة حكومية بسيطة بيوتا جديدة ودائمة لها » .

وانتهت « دافار » قائلة :

« لم يستسلم اي مخرب على الرغم من مرور شهر على توجه القائد العسكري لقطاع غزة للمخربين من اجل تسليم انفسهم الى السلطات . ان سلطات الحكم العسكري قد وزعت عشرات الالاف من المنشورات التي تدعو المخربين الى الاستسلام اثر الاشتباكات في الاردن واقدام عدد من المخربين على تسليم انفسهم للجيش الاسرائيلي » !